

جدلية المسؤولية عن حماية البيئة بين أدوار: الدولة والمواطن والمجتمع المدني

The dialectic of responsibility for protecting the environment civil society and ,the citizen ,the state :between the roles

سهام عباسي، المركز الجامعي بريكة، الجزائر siham.abbassi@cu-barika.dz

تاريخ إرسال المقال: 2022/01/10 قبول المقال: 2022/05/29 تاريخ نشر المقال: 2022/06/06

الملخص:

تعتبر حماية البيئة من مسؤولية مشتركة، يتم الاضطلاع بها على المستويين الدولي والوطني، وعلى المستوى الوطني تضطلع بها العديد من الأطراف الرسمية منها وغير الرسمية، وفي هذا المجال تلعب كل من الدولة، المواطن، المجتمع المدني دورا هاما في مجال الحماية البيئية، إلا أن أهمية هذا الدور تختلف بين هاته الأطراف الثلاثة، إلا أنه رغم اختلاف طبيعة تلك الأهمية والأدوار إلا أنه لا بد أن يقوم كل طرف بدوره كاملا بجانب الدور الكامل للطرفين الآخرين لأن تحقيق حماية فعلية للبيئة يتطلب تضافر جميع الجهود واتحادها.

الكلمات المفتاحية: البيئة، حماية، الدولة، المواطن، المجتمع المدني.

Abstract:

Environmental protection is a joint responsibility that is undertaken at the and at the national level it is undertaken by many ,international and national levels and civil society ,the citizen ,the state ,In this field .official parties-official and non but the importance ,play an important role in the field of environmental protection despite the different nature ,However .This role differs between these three parties each party must play its full role alongside the full ,of that importance and roles because achieving actual protection of the ,role of the other two parties .environment requires concerted and united efforts

Keywords: civil society ,citizen ,state ,protection ,environment

جدلية المسؤولية عن حماية البيئة بين أدوار: الدولة والمواطن والمجتمع المدني

مقدمة:

تعد حماية البيئة من المواضيع التي حازت اهتماما دوليا ووطنيا، وبُذلت في سبيل تحقيقها الجهود العالمية والمحلية على حد سواء، واتحدت من أجل تجسيد هاته الحماية مجموعة من الآليات التي تركزت على المستوى القضائي والقانوني والمُجتمعي.

وإذا كانت حماية البيئة على المستوى الدولي تتحقق من خلال التعاون الدولي، الذي يظهر في شكل اتحاد جهود الدول والمنظمات الدولية الحكومية والغير حكومية، فإن حماية البيئة على المستوى الوطني تتم من خلال جملة الجهود القانونية والقضائية والإدارية إضافة إلى ما تبذله منظمات المجتمع المدني في سبيل التوعية بضرورة حماية البيئة والإسهام في الوصول إلى بيئة آمنة، وما يساهم به المواطن في سبيل الحفاظ على بيئة سليمة ونظيفة.

وعليه يتضح بأن المسؤولية عن حماية البيئة لم يتم إلقاؤها على جهة معينة، إذ تساهم فيها العديد من الأطراف، سواء الرسمية أو الغير رسمية، بدأ بالدولة وما تبرمه من معاهدات وتنظم إليه من منظمات على المستوى الدولي، وما تسنه من تشريعات وما تتجزه من مؤسسات مختصة على المستوى الداخلي، مروراً بالمواطن وما يمكن أن يلعبه من دور في سبيل الاضطلاع بمهام الحفاظ على البيئة، وصولاً إلى منظمات المجتمع المدني بالنظر للدور الذي تلعبه على الصعيد الوطني والدولي معا.

لكن الملاحظ أن مساهمة الأطراف الثلاثة السابقة (الدولة- المواطن- المجتمع المدني) ليست على قدر واحد من الأهمية، إذ لا تمارس هذه الأطراف دورها في المسؤولية عن حماية البيئة إلا وفقاً للإمكانيات المتاحة لها من جهة، ووفقاً لمركزها القانوني من جهة ثانية، ووفقاً لطبيعة مهامها واختصاصاتها من جهة ثالثة.

من هذا المنطلق يتضح انه لم يتم الاتفاق على الطرف المسؤول عن حماية البيئة، إذ نجد بعض الدراسات البيئية تلقي هذه المسؤولية على عاتق الدولة، في حين نجد البعض الآخر منها يلقيها على عاتق المواطن، فيما يلقيها البقية على منظمات المجتمع المدني.

وعلى هذا الأساس فإن الإشكالية التي نطرحها في هذه الورقة البحثية تتمحور حول تحديد الطرف الذي تقع على عاتقه المسؤولية عن حماية البيئة؛ هل هو الدولة أو المواطن أو المجتمع المدني؟ وهي الإشكالية التي يمكن الإجابة عنها من خلال التطرق للمباحث الموالية:

مبحث تمهيدي: الإطار المفاهيمي لحماية البيئة:

يعد العالم هنري ثور أول من استخدم مصطلح إيكولوجيا (ECOLOGIE) وذلك عام 1858، لكنه لم يعطي لها معنى واسع، لتظهر بعد ذلك العديد من المفاهيم المعطاة للبيئة⁽¹⁾. ويقتضي منا بحث الأطراف المسؤولة عن حماية البيئة، التطرق إلى تحديد الإطار المفاهيمي لهذه الأخيرة، وذلك من خلال الآتي:

المطلب الأول: تعريف البيئة:

يقتضي منا تحديد تعريف للبيئة أن نتطرق بداية للعناصر التي يجب أن تحصى بالحماية البيئة والتي يتم التركيز عليها عند تعريف البيئة وصولاً إلى تعريف هذه الأخيرة، وذلك وفق ما سنتناوله ضمن الفرعين المواليين:

الفرع الأول: العناصر البيئية التي يركز عليها تعريف البيئة:

الواقع أن جل التشريعات قد اهتمت بالعناصر (البيئية)⁽²⁾ التي يجب أن تحصى بالحماية القانونية، على اعتبار حماية البيئة أمر ضروري في المجتمع، وفي مقدمة العناصر البيئية التي اهتمت التشريعات البيئية بحمايتها:

- العناصر الطبيعية كالأنهار والبحار والغابات... إلخ.
- العناصر التي هي من صنع الإنسان كمختلف المنشآت والمصانع وغيرها من العناصر التي تعد من جزء من الوسط البيئي⁽³⁾.

الفرع الثاني: أهم التعاريف المعطاة للبيئة:

(1) - محمد بن عزة- عبد الرزاق بن حبيب، دور الجباية في ردع وتحفيز المؤسسات الاقتصادية على حماية البيئة من أشكال التلوث «دراسة مقارنة لنموذج الجباية في الجزائر»، (دون مكان)، (دون تاريخ)، ص 03.

(2) - لقد سائر المشرع الجزائر توجه مختلف التشريعات في عدم تعريفها للبيئة واكتفائها بالتريز على عناصرها، ومن ذلك ما نصت عليه المادة 07/04 من القانون رقم: 10/03 المؤرخ في: 19 يونيو 2003، المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، التي اعتبرت البيئة تتكون من الموارد الطبيعية الحيوية واللاحيوية كالهواء والجو والماء والأرض وباطن الأرض والنبات والحيوان بما في ذلك التراث الوراثي وأشكال التفاعل بين هذه الموارد وكذا الأماكن والمناظر والمفاهيم الطبيعية.

(3) - علي حسين الطوالة، الحماية الجنائية للبيئة في التشريع البحريني، مركز الإعلام الآلي، البحرين، (دون تاريخ)، ص 05.

جدلية المسؤولية عن حماية البيئة بين أدوار: الدولة والمواطن والمجتمع المدني

نظرا لعدم الاهتمام التشريعي بتعريف البيئة، فقد قدم الفقهاء والباحثين عدة تعريف للبيئة⁽⁴⁾، وأهم هذه التعاريف:

- البيئة هي الوسط الذي يعيش فيه الكائن الحي، وهي تشكل في لفظها مجموع الظروف والعوامل التي تساعد الكائن الحي على بقائه ودوام حياته.

- وهي مجموع العوامل الطبيعية والبيولوجية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي لها تأثير مباشر أو غير مباشر على الكائنات الحية والأنشطة الإنسانية⁽⁵⁾.

- وهي أيضا الوسط أو الحيز الذي يعيش فيه الإنسان ويمارس فيه نشاطه، وتشمل الكائنات الحية من نبات وحيوان، وكائنات دقيقة، تحيط بها مجموعة من القوى مثل الطاقة الشمسية والمياه... إلخ.

- وهي جميع الأشياء الموجودة على كوكب الأرض الحية وغير الحية، والتفاعلات التي تتم فيما بينها.

- والبيئة هي الوسط أو المجال السكاني الذي يعيش فيه الإنسان بما يشمل من ظواهر طبيعية وبشرية يتأثر بها ويؤثر فيها.

- مصطلح عام يقصد به جميع الأشياء والعناصر والظروف التي تؤثر على الإنسان من خلال المثيرات التي يتقيد بها ويدركها ويتفاعل معها⁽⁶⁾.

وعليه يمكننا القول بأن البيئة مصطلح يطلق على المحيط الذي تعيش وتتفاعل فيه مختلف الكائنات الحية (الإنسان - الحيوان - النبات) بما يشمل هذا الوسط من عوامل بيولوجية، اقتصادية، اجتماعية.. إلخ يمكن أن يؤدي المساس بها إلى اختلال الحياة والوسط الذي يعيش فيه الإنسان، لذلك أصبحت البيئة حق من حقوق الإنسان الواجبة الحماية.

المطلب الثاني: مضمون حماية البيئة:

(4) - البيئة لغة مشتقة من "بؤ"، وهي في اللغة تأتي بعدة معاني منها: المنزل والموضع، يقال تبوأ منزلة، أي نزلها، وبؤاً له منزلاً وبؤاه منزلاً، أي هبأه ومكن له فيه، ومنها: الاعتراف، يقال "باء" بحقه، أي اعترف به.

- أنظر في ذلك: ابن منظور، لسان العرب، دار إحياء التراث العلمي، دون بلد، 1999، ص 230-232.

(5) - حوشين رضوان، الوسائط القانونية لحماية البيئة ودور القاضي في تطبيقها، مذكرة تخرج لنيل إجازة المدرسة العليا للقضاء، الدفعة 14، 2006/2003، ص 08.

(6) - رانيا محمود الكيلاني، دور المؤسسات التعليمية في نشر ثقافة الوعي البيئي «دراسة ميدانية على البرامج التثقيفية في الجامعات المصرية»، (دون مكان)، (دون تاريخ)، ص 07.

جدلية المسؤولية عن حماية البيئة بين أدوار: الدولة والمواطن والمجتمع المدني

إن التطرق لمضمون حماية البيئة يقتضي منا بيان أهمية الحماية البيئة، ثم حماية البيئة في الجزائر، وذلك من خلال الفرعين المولين:

الفرع الأول: أهمية حماية البيئة:

إن الحقوق البيئية هي الحقوق التي تفهم على أنها ذات علاقة بحماية البيئة، وهذه الحقوق (أي الحقوق البيئية) هي آخر ما انضم إلى ترسانة قانون حقوق الإنسان⁽⁷⁾، إذ يعد الحق في البيئة من الحقوق الإنسانية المشتركة التي ترتبط بدورها بالعديد من الحقوق الإنسانية الأخرى وتستند إلى قواعد القانون الدولي⁽⁸⁾.

وهكذا أصبح الاهتمام بالبيئة وحمايتها والحفاظ عليها من المواضيع التي تلقى ترحيبا على المستويين الوطني والدولي، ويظهر هذا الاهتمام جليا من خلال اعتبار حماية البيئة سياسة وأولوية وطنية وربطها بالتنمية المستدامة⁽⁹⁾، وذلك بالنظر لما يمكن أن تلحقه الأنشطة البشرية من أضرار بالبيئة وبالتالي بالإنسان ذاته، وبالتالي كان لابد من بروز الجهود الرامية إلى التخفيف من التدهور البيئي، وهي الجهود التي لا تزال في الواقع في بدايتها بالرغم من تنامي الإدراكات البشرية بضرورة الاهتمام بها.

حيث انه مع ظهور الوعي البيئي انطلقت الدعوات إلى الاعتراف الرسمي بأهمية حماية البيئة، وهي الدعوات التي صيغت في الغالب بلغة منطقها حقوق الإنسان⁽¹⁰⁾.

وعلى هذا الأساس وُضِعَتْ أنظمة قانونية لمواجهة الأخطار البيئية، فصدرت العديد من القوانين المتعلقة بحماية البيئة في الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وإنجلترا وفرنسا.

(7) - جون هـ. نوكس، التقرير الأولي حول: تعزيز وحماي الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية بما في ذلك الحق في التنمية «الالتزامات حقوق الإنسان المتعلقة ببيئة آمنة ونظيفة وصحية مستدامة»، الأمم المتحدة، مجلس حقوق الإنسان، 24 ديسمبر 2012، ص 04.

(8) - سليمان مراد، حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة بين الآليات الدولية وفي القانون الجزائري، مذكرة ماجستير في الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية، 2016، ص 20.

(9) - محمد لموسخ، دور الجماعات المحلية في حماية البيئة، الملتقى الدولي الخامس حول دور ومكانة الجماعات المحلية في الدول المغاربية، مخبر أثر الاجتهاد القضائي على حركة التشريع، قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 04/03 ماي 2009، ص 146.

(10) - إن حقوق الإنسان جميعها يمكنها ان تتضرر بسبب التدهور البيئي، حيث أن التمتع الكامل بجميع حقوق الإنسان يتوقف على وجود بيئة داعمة، غير أنه توجد حقوق إنسان أدعلا من غيرها للتأثر بسبب التدهور البيئي وأهم هذه الحقوق: الحق في الحياة- الحق في الصحة- الحق في الماء- الحق في الغذاء... إلخ.

- أنظر في ذلك: جون هـ. نوكس، مرجع سابق، ص 09.

الفرع الثاني: حماية البيئة في الجزائر:

لقد عرفت الجزائر بعد الاستقلال فترة فراغ قانوني ومؤسستي في جميع جوانب الحياة وفي مجال حماية البيئة، واستمر الوضع هكذا إلى غاية الثمانينات أين عرفت الجزائر قفزة نوعية في مجال التشريع البيئي والتي بدأت بصدر أول قانون لحماية البيئة سنة 1983 والذي كان يعتبر بمثابة القاعدة الرئيسية للمنظومة التشريعية والتنظيمية المتعلقة بحماية البيئة.

وبعد مرور 20 سنة من صدور أول قانون متعلق بحماية البيئة، ونظرا للمعطيات الجديدة التي عرفها العالم، لا سيما التطور التكنولوجي والحضري، رأى المشرع ضرورة إصدار قانون جديد يتعلق بحماية البيئة وهو القانون رقم: 10/03 المؤرخ في: 19 يونيو سنة 2003⁽¹¹⁾. وعليه فإن حماية البيئة تعني مختلف الإجراءات القانونية والعملية التي يتم بذلها من أجل الحفاظ على البيئة.

أما قانون حماية البيئة فهو مجموع القواعد القانونية التي تنظم علاقة الإنسان بالبيئة، وتحدد مفهوم البيئة وأنواع النشاط المحظور ممارسته، والآثار المترتبة على ممارسة هذا النشاط المحظور، وأنماط السلوك الواجب اتخاذها، وسبل تطبيق هذه الأنماط والجزاءات المترتبة على عدم إتقانها. وهكذا ظهر الاهتمام بحماية البيئة من منطلق الاهتمام بحياة الإنسان والحفاظ على الطبيعة سواء على المستوى الوطني أو على المستوى الدولي⁽¹²⁾.

المبحث الأول: مسؤولية الدولة عن حماية البيئة:

بعد أن أصبح الاهتمام بالبيئة وحمايتها والحفاظ عليها يلقي ترحيبا على المستويين الوطني والدولي -كما أشرنا أعلاه- ، بدأ الاهتمام بحماية البيئة الذي اعتبر سياسة وأولوية وطنية تم ربطها بالتنمية المستدامة، وعليه فهي تقع على عاتق الدولة⁽¹³⁾، التي نتطرق إلى مسؤوليتها عن حماية البيئة من خلال المطلبين المواليين:

المطلب الأول: تنوع أدوار الدولة في مجال حماية البيئة بين المجالين الدولي والوطني:

(11) - حوشين رضوان، مرجع سابق، ص 11.

(12) - سهام عباسي، دور الجماعات المحلية في حماية البيئة من التلوث «دراسة مقارنة بين قانوني البلدية والولاية»، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الوطني حول: دور الجماعات المحلية في حماية البيئة في ظل قانوني الولاية والبلدية الجديدين، المنظم من جامعة 08 ماي قالم، يومي: 03 و24/12/2012، ص 04.

(13) - محمد لموسخ، مرجع سابق، ص 146.

جدلية المسؤولية عن حماية البيئة بين أدوار: الدولة والمواطن والمجتمع المدني

التي يمكنها أن تلعب الدولة دورا إيجابيا في مجال حماية البيئة، وذلك على الصعيدين الخارجي والداخلي وفقا لما سنوضحه من خلال الفرعين الموليين:

الفرع الأول: دور الدولة في مجال حماية البيئة على الصعيد الدولي:

على الصعيد الخارجي أو الدولي تساهم الدولة في حماية البيئة من خلال إبرامها ومصادقتها على الاتفاقيات الدولية، وعضويتها في المؤسسات الدولية المعنية بحماية حقوق الإنسان بصفة عامة والحقوق البيئية بصفة خاصة.

الفرع الثاني: دور الدولة في مجال حماية البيئة على الصعيد الوطني:

على الصعيد الداخلي أو الوطني تتدخل لحماية البيئة عن طريق سنّها للقوانين والأنظمة، وما تتضمنه هذه الأخيرة من قيود منظمة للنشاط الصناعي والتجاري والزراعي بشكل لا يؤثر سلبا على البيئة⁽¹⁴⁾، ومؤسسات منشأة لغرض حماية البيئة والحفاظ عليها،... إلخ.

المطلب الثاني: صور تدخل الدولة في مجال حماية البيئة:

تتحمل الدولة بالنظر لما تتمتع به من سلطات دورا هاما في حماية البيئة، وذلك من خلال عديد الأدوار التي تقوم بها في هذا المجال، والتي نجد من أهمها:

الفرع الأول: الأدوار التعليمية كدور للدولة في مجال حماية البيئة:

تلعب الدولة أدوارها التعليمية و/أو التثقيفية في مجال حماية البيئة من خلال إعداد البرامج التلفزيونية والإذاعية والإلكترونية، وكذا تحضير وبرمجة المحاضرات العام والندوات بضرورة توعية المواطنين بسلامة ونظافة البيئة.

الفرع الثاني: الأدوار التشريعية كدور للدولة في مجال حماية البيئة:

تلعب الدولة أدوارها التشريعية و/أو المؤسسية في مجال حماية البيئة من خلال ما تصدره من قوانين وتنظيمات خاصة بحماي البيئة، وما يتبع هذه القوانين والتنظيمات من مؤسسات وهيكل تنفيذية، وفي مقدمتها وجود قانون لحماية البيئة ومؤسسة مركزية مستقلة مؤهلة لتنفيذ هذا القانون.

الفرع الثالث: الأنشطة التدخلية التنظيمية مدور للدولة في مجال حماية البيئة:

تلعب الدولة أدوارها التنظيمية المباشرة في مجال حماية البيئة من خلال جملة الأنشطة التدخلية للهيئات الحكومية، الهادفة إلى مراقبة التأثيرات المترتبة على الأنشطة الاقتصادية والتجارية على التلوث البيئي⁽¹⁵⁾.

(14) - علي حسين الطوالبة، مرجع سابق، ص 03.

جدلية المسؤولية عن حماية البيئة بين أدوار: الدولة والمواطن والمجتمع المدني

• والواقع أن الأدوار السابقة للدولة في مجال اضطلاعها بمسؤوليتها عن حماية البيئة يتجسد من خلال الجهود التي تبذلها مختلف المؤسسات الوطنية والحكومية في مختلف الدول، ومن ذلك على سبيل المثال، ما تضطلع به:

- وزارة الصحة التي تسهر على سلامة المياه الصالحة للشرب، واحترام الأطر القانونية للصرف الصحي،... إلخ، باعتبارها الوزارة المعنية بالسهر على الصحة العامة، من منطلق اعتبار الحق في الصحة من بين أهم حقوق الإنسان التي تتأثر بالتدهور البيئي.

- وزارة الري التي تسهر على حماية مختلف منابع المياه الطبيعي من أنهار وبحيرات وبحار ومحيطات من خطر التلوث، وكذا على ترشيد الاستغلال الزراعي وحتى الصناعي للمياه الجوفية.

- وزارة السكان التي تسهر على احترام مشروعات الإسكان والمرافق العمومية للمضامين والشروط البيئية⁽¹⁶⁾.

- الجماعات المحلية التي تعتبر المؤسسات الرئيسية في تطبيق تدابير حماية البيئة⁽¹⁷⁾، فالجماعات المحلية باعتبارها الهياكل المحلية الأساسية للتنظيم اللامركزي فإنه يقع على عاتقها مهمة إنجاح كل سياسة وطنية في مجال حماية البيئة⁽¹⁸⁾، وهي السياسات التي تتعلق أساسا ب:

✓ الحفاظ على النظافة العمومية.

✓ السهر على مطابقة المنشآت المتعلقة بالتهيئة والتعمير للمعايير البيئية.

✓ إنشاء وتوسيع وصيانة المساحات الخضراء⁽¹⁹⁾.

المطلب الثالث: تجارب دولية مختارة لدور الدولة في مجال حماية البيئة:

تسعى الدول من خلال الأدوار والمؤسسات السابقة إلى ضمان تمتع الأجيال القادمة ببيئة خالية من المشاكل الخطيرة⁽²⁰⁾.

⁽¹⁵⁾ - غنية إبرير، دور المجتمع المدني في صياغة السياسة البيئية «دراسة حالة الجزائر»، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، تخصص سياسات عامة وحكومات مقارنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2009-2010، ص 63- 64 بتصرف.

⁽¹⁶⁾ - بشاير خيرى- محمد عبد الباقي- حنان رؤوف، دور الأجهزة الحكومية في مواجهة تلوث البيئة الحضرية، مرز الدراسات التخطيطية والمعمارية، مصر، (دون تاريخ)، ص 04.

⁽¹⁷⁾ - سهام عباسي، مرجع سابق، ص 05.

⁽¹⁸⁾ - حوشين رضوان، مرجع سابق، ص 43.

⁽¹⁹⁾ - سهام عباسي، مرجع سابق، ص 06 وما بعدها.

جدلية المسؤولية عن حماية البيئة بين أدوار: الدولة والمواطن والمجتمع المدني

وفي هذا المجال بذلت جميع الدول -كل حسب استطاعتها- الجهود الكبيرة في سبيل الاضطلاع بمسؤوليتها في مجال حماية البيئة، والواقع انه لا يسعنا المجال في هذا الصدد التطرق إلى مختلف التجارب الدولية المتعلقة بهذه الحماية، لذلك سنكتفي بذكر بعض الأمثلة على سبيل المثال لا الحصر، ومن ذلك:

المطلب الأول: نماذج عن تدخل الدول الغربية في مجال حماية البيئة:

بذلت العديد من الدول -في المجال الواقعي- العديد من الجهود الرامية إلى حماية البيئة، ومن ذلك على سبيل المثال ما يلي:

الفرع الأول: تحول اليابان إلى دولة صديقة للبيئة:

لقد استطاعت اليابان التغلب على مشال التلوث في خمسينات وستينات القرن الماضي، لتصبح دولة صديقة للبيئة، إذ استطاعت تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي والحفاظ على البيئة، وذلك باتباعها العديد من السياسات لعل أهمها الاعتماد على مصادر الطاقة الجديدة لتي تعتمد على الطاقات المتجددة: (الطاقة الشمسية- طاقة الرياح- الطاقة الحرارية الأرضية- طاقة الكتلة الجوية- ... إلخ) ⁽²¹⁾.

الفرع الثاني: تحقيق السويد للعديد من النجاحات في مجال حماية البيئة:

لقد كانت السويد من بين أوائل الدول التي تبنت التفكير المستدام الذي أدركت أهميته في ستينات القرن الماضي، وقد حققت في مجال حماية البيئة العديد من النجاحات التي من أهمها تبني أسلوب السياسات الاستباقية التي تهدف إلى المحافظة على البيئة، والتي أفضت في الواقع إلى التقليل من ظاهرتي التخمص والتخثر في المسطحات المائية التي انخفضت من 17% إلى ما دون 10%.

كما امتلكت السويد التكنولوجيا البيئية التي أوجدت حوالي 3500 شرة تعمل في مجال البيئة، وتكمن القوة الرئيسية التي تتمتع بها السويد في إنتاج الحلول المنهجية في مجالات استغلال النفايات الطاقات المتجددة، التي خصصت السويد للاستثمار بها سنة 2011 فقط حوالي: 400 مليون كرونة.

إضافة إلى ذلك قامت السويد بجهود طويلة الأجل لتقليل انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري إلى الصفر بحلول عام 2050 ⁽²²⁾.

المطلب الثاني: نماذج عن تدخل الدول العربية في مجال حماية البيئة:

⁽²⁰⁾ - مقال بدون مؤلف بعنوان: جهود حماية البيئة على مدى أجال، مجلة حقائق عن السويد، المعهد السويدي (SI)، السويد، سبتمبر 2013، ص 01.

⁽²¹⁾ - مقال بدون مؤلف بعنوان: اليابان دولة صديقة للبيئة، مجلة نافذة على اليابان (نيبو نيك)، اليابان، 2012، ص 01.

⁽²²⁾ - مقال بدون مؤلف بعنوان: جهود حماية البيئة على مدى اجبال، مرجع سابق، ص 01- 02.

جدلية المسؤولية عن حماية البيئة بين أدوار: الدولة والمواطن والمجتمع المدني

كما في الدول الغربية قد لعبت بعض الدول العربية جهودا ملحوظة في مجال حماية البيئة، وهي الجهود التي نشير من بينها إلى دولتي المغرب والجزائر وفقا للفرعين المواليين:

الفرع الأول: إعداد المغرب للميثاق الوطني لحماية البيئة والتنمية المستدامة:

لقد قامت الحكومة المغربية بإعداد مشروع الميثاق الوطني للبيئة والتنمية المستدامة، الذي عرضته على كل الفاعلين الوطنيين والمحليين، للتشاور حول مختلف عناصره، وذلك عبر اللقاءات الجهوية الموسعة، التي نظمت في جميع أنحاء المملكة، وعبر لقاءات موازية ثم تنظيمها في مختلف الهيئات الوطنية والمحلية والقطاعية، من قطاعات الحكومة والجماعات المحلية والأحزاب السياسية والنقابات العمالية ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص وقطاع البحث العلمي، إضافة إلى تمكين المواطنين من المساهمة في تلك المشاورات وذلك عبر الموقع الإلكتروني للميثاق الذي يمكنهم من خلاله إبداء ملاحظاتهم بشكل غير مسبوق حول موضوعات البيئة⁽²³⁾.

الفرع الثاني: تنوع جهود الدولة الجزائرية في مجال حماية البيئة:

تنوعت جهود الدولة الجزائرية في مجال حماية البيئة، ومن ذلك:

- وفي الجزائر تم إنشاء:
- وزارة تهيئة الإقليم والبيئة سنة 2000.
- مراقب المهن البيئية.
- نظام شامل للمعلومات يضم: الوكالة الوطنية للموارد المائية- المعهد الوطني للمهن البيئية- المركز الوطني للتكنولوجيا النظيفة.
- عدة تشريعات تتعلق بالبيئة منها: القانون المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة سنة 2003- القانون المتعلق بالتسيير والرقابة والتخلص من النفايات سنة 2001- القانون المتعلق بجودة الهواء وحماية الجو سنة 2003⁽²⁴⁾.

♦ إلا أن الجهود الدولية السابقة لم تكفل في معظمها بالنجاح في تحقيق الحماية الفعلية للبيئة، وذلك بالنظر للعديد من الصعوبات التي تواجهها في هذا المجال، وهي الصعوبات التي يبرز بصورة أكثر وضوحا في الدول النامية، ومن أبرز هذه الصعوبات ما يلي:

(23) - تقرير عن تفعيل الميثاق الوطني للبيئة والتنمية المستدامة، المجلس الوطني للبيئة، الرباط، المملكة المغربية، الدورة السابعة، جانفي 2011، ص 03.

(24) - غنية إبرير، مرجع سابق، ص 91.

جدلية المسؤولية عن حماية البيئة بين أدوار: الدولة والمواطن والمجتمع المدني

- أن العديد من المشكلات البيئية هي نتاج للسياسات الاقتصادية التي استجابت للإسراع بعجلة التنمية والتطور الاقتصادي دون الأخذ بالاعتبارات البيئية.
 - نقص الوعي لدى صناع القرارات بأخطار التلوث.
 - انخفاض الأولوية التي تعطى للإجراءات الخاصة بمكافحة التلوث.
 - ضعف العقوبات المفروضة على المخالفات التي تقع على القواعد المتعلقة بحماية البيئة.
 - تقديم التخطيط القومي على الاعتبارات البيئية.
 - قدم التكنولوجيا المستخدمة في قطاعي الصناعة والنقل.
 - نقص الخبرات والمهارات الكافية في الأجهزة والمراكز المعنية بحماية البيئة⁽²⁵⁾.
- أما أهمية دور الدولة واعتبارها المسؤول الأول عن حماية البيئة فيمكن إرجاعه إلى ما تتمتع به هذه الأخيرة من سلطات تمكنها من الاضطلاع بالمهام المنوطة بها، والتي نجد في مقدمته حماية حقوق الإنسان، التي يحق الحق في البيئة أحد أهم صورها، فالدولة هي التي تضع التشريعات الكفيلة بحماية البيئة، وهي التي تضع برامج توعية المواطنين بحماية البيئة والحفاظ عليها، وهي التي تضع القوانين المنظمة لعمل منظمات المجتمع المدني التي تعد المنظمات الناشطة في مجال حماية البيئة أهم أنواعها، لذلك فإن مسؤولية حماية البيئة بناء على هذا الطرح، تقع على الدولة بالدرجة الأولى، ثم على المواطنين ومنظمات المجتمع المدني.

المبحث الثاني: مسؤولية المواطن عن حماية البيئة:

إن احترام البيئة لا بد أن ينبع من أساس إنساني، ينطلق من مراجع وتغيير المواطن لمواقفه حيال الطبيعة وعلاقته معها، وذلك من خلال قواعد متفق عليها تشمل الحد الأدنى لما يمكن أن يبذله الفرد داخل المجتمع من إسهام في الحفاظ على سلامة البيئة⁽²⁶⁾.

وعلى هذا الأساس تظهر مسؤولية المواطن عن حماية البيئة، وهي المسؤولية التي سنتطرق لها ضمن الآتي:

المطلب الأول: مضمون مسؤولية المواطن عن حماية البيئة:

(25) - بشاير خيرى- محمد عبد الباقي- حنان رؤوف، مرجع سابق، ص 08.

(26) - علي حسن الطوالية، مرجع سابق، ص 01.

جدلية المسؤولية عن حماية البيئة بين أدوار: الدولة والمواطن والمجتمع المدني

هناك عدة محددات للمشكلة البيئية، وهي المُحدِّدات التي يعدّ المشكل الأخلاقي أحد أهم صورها، وهو المحدد الذي يرتبط بالإنسان نفسه، وبأخلاقه، وبمدى استعداده لأن يكون عضوا نافعا في مجتمعه حريصا على مصلحة هذا المجتمع مدركا لما يحيط به.

الفرع الأول: الحقوق البيئية للمواطن كأساس لدوره في حماية البيئة:

تتجسد مسؤولية المواطن عن حماية البيئة من خلال الأدوار (الحقوق) الموائية:

- حق المواطن في الحصول على المعلومات البيئية (الوعي البيئي) ⁽²⁷⁾ حيث يعد علم الأفراد المسبق بوضعية المحيط البيئي الذي يعيشون فيه وطبيعة خصوصياته وما ينطوي عليه من مخاطر، دافعا وإجراء أساسيا لتحفيزهم على التحرك الميداني اتجاه كل ما يتعلق بهذا المحيط على مختلف الأصعدة، ومن ثمة يتقرر لهم صلاحية أو حق العلم المسبق بالمعطيات والمعلومات المتعلقة بمحيطهم البيئي، والتي تمكنهم من التعامل مع هذا الأخير وفقا لما يحافظ عليه.

- حق المواطن في المشاركة في اتخاذ القرارات البيئية حيث تعد مشاركة الأفراد في مختلف مسارات وآليات بلورة القرارات والتدابير المرتبطة بمجال البيئة أحد الركائز الأساسية التي تقوم عليها السياسات والتوجهات الإنسانية المعاصرة لحماية المحيط البيئي على الصعيدين الوطني والدولي، غذ تشكل المشاركة كإجراء عملي يلزم هيئات اتخاذ القرار باتباعه عند إعدادها وصياغتها للقرارات والتدابير ذات الصلة بحماية البيئة ضمانا مهمة لتمكين الأفراد من التمتع الفعلي بحقوقهم في بيئة صحية وسليمة من خلال ما توفره لهم من إمكانية للتأثير على التدابير والقرارات المتعلقة بمحيطهم البيئي وعلى نحو يضمن توافها ومتطلبات حماية هذا المحيط.

- حق المواطن في اللجوء للقضاء دفاعا عن البيئة وهو الحق الذي يشكل الحقين السابقين القاعدة الأساسية لممارسته ⁽²⁸⁾.

الفرع الثاني: دور الأطراف الفاعلة في تجسيد دور المواطن في حماية البيئة:

يمكن تحقيق دور المواطن في حماية البيئة من خلال مساهمة كل من الأسرة والمدرسة والمؤسسات الإعلامية ودور العبادة، كل في مجال عمله، ويتجسد ذلك من خلال:

⁽²⁷⁾ - الوعي البيئي هو الإدراك القائم على المعرفة بضرورة حسن استغلال الموارد الطبيعية والمشكلات البيئية مع اقتراح أساس الأساليب لمواجهة هذه المشكلات.

- أنظر في ذلك: رانيا حمود الكيلاني، مرجع سابق، ص 07.

⁽²⁸⁾ - كريم بركات، مساهمة المجتمع المدني في حماية البيئة، أطروحة دكتوراه علوم، تخصص قانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق جامعة ملولود معمري، تيزي وزو، 2013-2014، ص 127 وما بعدها بتصرف.

جدلية المسؤولية عن حماية البيئة بين أدوار: الدولة والمواطن والمجتمع المدني

- دور الأسرة إذ يعد المنزل من الأمكنة المثالية للتطبيق العملي للمفاهيم البيئية، حيث تلعب الأسرة دور كبير في غرس الوعي البيئي لدى الطفل.
- دور المدرسة حيث تدخل التربية البيئية كمادة يتم تلقينها لطلبة المدارس والمعاهد والجامعات، إذ لابد من مراعاة البيئة في المفاهيم والمناهج الدراسية، ذلك أن المؤسسات التعليمية تلعب دورا هاما في بناء شخصية الفرد.
- دور المؤسسات الإعلامية حيث تلعب هذه الأخيرة دورا هاما في مجال التوعية بالبيئة وقضاياها والمخاطر التي تهددها.
- دور دور العبادة حيث تلعب هذه الأخيرة دورا هاما في تنمية الجانب الإيماني عند الإنسان، ومن خلال ذلك التأكد من ضرورة تعامله مع البيئة من منطلق إيماني خالص يربيه على أهمية احترامها -أي البيئة- وحسن التعامل مع مكوناتها⁽²⁹⁾.

المطلب الثاني: أساس مسؤولية المواطن عن حماية البيئة:

إن قضايا البيئة تُعالج على أفضل وجه بمشاركة جميع المواطنين المعنيين للوصول إلى ما في حوزة السلطات العامة من معلومات متعلقة بالبيئة، بما في ذلك المعلومات المتعلقة بالموارد والأنشطة الخطيرة في المجتمع، إضافة إلى أنها تمنح للفرد فرصة المشاركة في عمليات صنع القرارات البيئية⁽³⁰⁾. وعليه سنتطرق لأساس مسؤولية المواطن في حماية البيئة من خلال الفرعين المولينين:

الفرع الأول: الوعي البيئي كأساس لدور المواطن في حماية البيئة:

وتبرز ضرورة المشاركة العملية للمواطن في حماية البيئة من منطلق كونه أكثر المتضررين من المخاطر التي تهدد أو تمس البيئة، وهو ما يمكننا أن نلمسه من خلال انصراف الأضرار البيئية إلى السكان، وانصراف الأضرار الأكثر حدة منها إلى شرائح السكان المختلفة لاسيما التي تواجه أوضاعا خاصة، وهو الوضع التي يمكننا الوقوف عليه من خلال ما حددته الخبرة المستقلة المعنية بمسألة حقوق الإنسان والفقر المدقع في تقريرها المقدم للجمعية العامة تحت رقم (A/65/259) والذي ورد به: «... التدهور البيئي يؤثر تأثيرا غير متناسب على أولئك الذين يعيشون في فقر مدقع...» كما يمكننا الوقوف عليه أيضا من خلال ما سلطه ممثل الأمين العام السابق للأمم المتحدة المعني بحقوق المشردين داخليا في تقريره رقم (A/HR/10/13) الذي أكد على: «... وجود ثغرات تقنية في الإطار القانوني الحالي لحماية من تشردوا

(29) - رانيا محمود الكيلاني، مرجع سابق، ص 14- 16.

(30) - جون ه. نوكس، مرجع سابق، ص 13.

جدلية المسؤولية عن حماية البيئة بين أدوار: الدولة والمواطن والمجتمع المدني

بسبب آثار الاحتباس الحراري⁽³¹⁾، حيث يؤكد ذلك أن الفرد هو المتضرر الأول والأساسي مما يمكن أن يصيب البيئة من أضرار أو مخاطر.

إلا أن الواقع يفيد بأن الثقافة البيئية أو الوعي البيئي لدى الأفراد⁽³²⁾ لا يزال دون المستوى المطلوب والهدف المأمول، حتى أن الكثير من المواطنين لا يعرفون القضايا البيئية الكبرى على الصعيدين العالمي والمحلي، ولا يدركون الآثار والأضرار الكبيرة المترتبة على إتلاف البيئة، ولا يدركون تداعيات استنزاف الموارد البيئية

وعلى هذا الأساس فإن توعية الأفراد بقضايا البيئة تعد حافز هاماً لتزايد الاهتمام بقضايا البيئة، والوعي بتفعيل الجهود المشتركة وتأكيد المسؤولية الاجتماعية عن حماية البيئة، وذلك لإحداث تحول نوعي في السلوك البيئي للمجتمع البشري بمختلف أطيافه من القمة للقاعدة، وذلك بالارتكاز على نشر المعلومات البيئية القائمة على الأدلة والعمل على تبادلها.

والواقع أن الوعي البيئي لا ي온 منعماً لدى جميع المواطنين، حيث أننا في الدول المتقدمة نلمس وعياً بيئياً واضحاً لديهم، وعليه فإنه لتفعيل دور هؤلاء في مجال الاضطلاع بمسؤوليتهم في إطار حماية البيئة لابد من تنمية الوعي البيئي لديهم، وذلك بالاتجاه نحو حصولهم على المعارف الأكثر عمقا عن المشكلات البيئية وتكوين الاتجاهات البيئية وتنمية المهارات اللازمة للحفاظ على البيئة وحل المشكلات الحالية لتجنب ظهور مشكلات بيئية جديدة في المستقبل⁽³³⁾.

الفرع الثاني: أهمية دور المواطن كأساس لدور المواطن في حماية البيئة:

• أما أهمية دور المواطن واعتباره المسؤول الأول عن حماية البيئة فيمكن إرجاعه إلى كون هذا الأخير هو مصدر الوعي البيئي والمستفيد منه في آن واحد، وهو أحد أهم أعضاء منظمات المجتمع المدني التي لا تتشكل إلا من المواطنين، وهو أيضاً المسؤول الذي يسن القوانين وينشئ المؤسسات المعنية بحماية البيئة، فهو محرك الدولة والمجتمع المدني معا في مجال حماية البيئة، لذلك فإن مسؤولية حماية البيئة بناء على هذا الطرح، تقع على المواطن بالدرجة الأولى، ثم على أعضاء المجتمع المدني والدولة.

(31) - المرجع نفسه، ص 19.

(32) - الثقافة البيئية مصطلح حديث ظهر خلال الاهتمام بقضايا البيئة والتربية والثقافة التي تعمل على نشر الوعي البيئي أو التحسيس بقضايا البيئة كمدخل أساسي لإدراك مخاطر التلوث البيئي، وكذا لتغيير السلوكيات والأخلاقيات للاهتمام أكثر بالقضايا البيئية.

- أنظر في ذلك: سمير قريد، دور الجمعية الوطنية لحماية البيئة ومكافحة التلوث في نشر الثقافة البيئية، كذكرة ماجستير، تخصص علم الاجتماع، جامعة باجي مختار، عنابة، ص 32.

(33) - رانيا محمود الكيلاني، مرجع سابق، ص 03- 07.

المبحث الثالث: مسؤولية المجتمع المدني حماية البيئة:

تعد مشكلة الحفاظ على البيئة من القضايا الشائكة التي باتت تؤرق شعوب دول العال مع حلول القرن الواحد والعشرين، وقد ترجمت هذه الشعوب وعيها إلى ممارسة فعلية نتج عنها ظهور منظمات تهتم أساس بالبيئة أصبحت ارس ضغطا على الحكومات عند اتخاذ الإجراءات الكفيلة بحماية البيئة، وبذلك خضع مفهوم الدولة التقليدي لتغيرات عميقة، بحيث لوحظ انتقال بعض المهام من القطاع الحكومي إلى القطاع المدني الذي يعبر عن مجمل التنظيمات التي تحمل صفة الديمومة والمؤسسية التي تعمل لأجل هدف محدد عندما يكون غير ربحي وجّه لفئة أو شريحة معينة⁽³⁴⁾.

وعليه فقد أصبح المجتمع المدني بأدواره وتطبيقاته المعاصرة يكتسي مكانة مركزية وفاعلة على مستوى الجهود الإنسانية في مجال حماية البيئة⁽³⁵⁾، وهو ما يرتب على المجتمع المدني مسؤولية في مجال حماية البيئة، وهي المسؤولية التي نتطرق إليها من خلال المطلبين المواليين:

المطلب الأول: أدوار المجتمع المدني في مجال حماية البيئة:

يلعب المجتمع المدني بشقيه (المجتمع المدني الدولي والمجتمع المدني المحلي) دورا بارزا في مجال حماية البيئة، وفقا لما سنحاول توضيحه ضمن الفرعين المواليين:

الفرع الأول: دور المجتمع المدني الدولي في مجال حماية البيئة:

يتجسد دور المجتمع المدني الدولي في مجال حماية البيئة من خلال المنظمات الغير حكومية التي تشكل من ممثلين ينتمون لدول مختلفة، وهي منظمات دولية بطبيعتها كونها تضم أشخاصا من جنسيات مختلفة يتكثرون في منظمة لها طابع دولي من حيث وظائفها وتشكيلتها وإدارتها وموارد تمويلها، حيث لا تهدف هذه المنظمات لتحقيق العوائد المالية، وتتمتع بنظام استشاري لدى المنظمات الحكومية⁽³⁶⁾، إذ تشكل المنظمات الغير حكومية الإطار التنظيمي الأساسي الذي تبلور من خلاله الامتداد التدريجي لمفهوم العمل الطوعي والتكافل الاجتماعي على المستويين المحلي والوطني إلى المستوى الدولي، فظهرت فكرة المجتمع المدني العالمي أو الدولي كتعبير عن هذا الامتداد لمفهوم المجتمع المدني⁽³⁷⁾.

وتقوم المنظمات الغير حكومية بـ:

(34) - غنية إبرير، مرجع سابق، ص 03- 04.

(35) - كريم بركات، مرجع سابق، ص 09.

(36) - غنية إبرير، مرجع سابق، ص 50.

(37) - كريم بركات، مرجع سابق، ص 65.

جدلية المسؤولية عن حماية البيئة بين أدوار: الدولة والمواطن والمجتمع المدني

- دور هام في مجال المعاهدات البيئية خلال المراحل المبكرة لإبرام هذه المعاهدات أو المؤتمرات البيئية، إذ تقوم المنظمات الغير حكومية بتوسيع مجال وجهات النظر التي تُبدى خلال تحليل الأدلة العلمية والفنية والقانونية المستخدمة لتشخيص مدى خطورة التهديدات البيئية.
- تقديم المقترحات والعمل خلف الكواليس.
- مجرد وجود المنظمات البيئية الغير حكومية بالمعاهدات والمؤتمرات الدولية المعنية بحماية البيئة يضيفي درجة من الشرعية للمعاهدات والاتفاقيات، حتى لو لم يكن لهذه المنظمات الحق في التصويت، إذ أن مجرد جلوسها بمائدة المفاوضات له تأثير كبير على العملية -أي عملية المفاوضات-.
- يمكن لهذه المنظمات أن تعمل كمستشار علمي أو جامعة للمعلومات عند تحديد المخاطر وتشخيص المشاكل.
- يمكن لهذه المنظمات تحريك الرأي العام داخل كل دولة وعلى النطاق العالمي للضغط على رؤساء الدول الأعضاء لإعطاء أي موضوع بيئي الأولوية في برامج العمل⁽³⁸⁾.
- الفرع الثاني: دور المجتمع المدني الوطني في مجال حماية البيئة:**
يتجسد دور المجتمع المدني الوطني في مجال حماية البيئة من خلال:
 - المساهمة في رفع مستوى الوعي البيئي وذلك من خلال قيامها بمختلف الأنشطة التربوية الغير نظامية، وتوفير البرامج التربية والتدريبية المتعلقة بحماية البيئة.
 - المساهمة في إعداد القرارات والتدابير البيئية إذ ان عمل المؤسسات المعنية بحماية البيئة يحتاج لإشراك مختلف الأطراف الفاعلة على المستوى البيئي ضمن مسار وإجراءات بلورة القرارات البيئية، وعلى النحو الذي يكفل نجاعتها وملائمتها للواقع الميداني الموجهة له، وهو ما يؤدي إلى ضرورة إشراك منظمات المجتمع المدني وفقا لما تقره النظم القانونية في هذا المجال.
 - تقديم الاستشارة وذلك من خلال حضور ممثلي منظمات المجتمع المدني لمختلف ورشات النقاشات المعنية بالبيئة⁽³⁹⁾.
- المطلب الثاني: نماذج عن تدخل المجتمع المدني في مجال حماية البيئة:**

(38) - غنية إبرير، مرجع سابق، ص 54- 55.

(39) - كريم بركات، مرجع سابق، ص 145 وما بعدها بتصرف.

جدلية المسؤولية عن حماية البيئة بين أدوار: الدولة والمواطن والمجتمع المدني

ينبئ الواقع العمل عن مدى إسهام منظمات المجتمع المدني واقعيا في حماية البيئة، وذلك من خلال الجهود الميدانية التي تبذلها في هذا المجال، سواء على المستوى العالمي أو المحلي، وفقا لما سنحاول التطرق إليه -على سبيل المثال لا الحصر- فيما يلي:

الفرع الأول: نماذج عن تدخل المجتمع المدني الدولي في مجال حماية البيئة:

على المستوى المجتمع المدني العالمي يعد الاتحاد الدولي لصون الطبيعة (UICN) باكورة المنظمات الغير حكومية التي تعمل في المجال البيئي، كأول صورة عملية للامتداد الدولي للجهود والتوجهات الإيكولوجية في تلك المرحلة، من خلال روابط التعامل التي جمعتها بالعديد من الهيئات الحكومية ومنها بالأخص منظمة اليونسكو.

ليتوالى فيما بعد ظهور هذه التنظيمات التي نذكر منها على سبيل المثال التنظيمات العالمية:

- الصندوق العالمي للطبيعة 1961.

- منظمة السلام الأخضر 1971.

على المستوى الإقليمي:

- منظمة الجمعيات الإفريقي للبيئة 1982.

- الشبكة العربية للبيئة 1992.

- التجمع المتوسطي من أجل البيئة والتنمية المستدامة 1995⁽⁴⁰⁾.

الفرع الثاني: نماذج عن تدخل المجتمع المدني الوطني في مجال حماية البيئة:

• وعلى مستوى المجتمع المدني المحلي أو الوطني لا يعد دور الجمعيات المعنية بحماية البيئة دورا جديدا، إذ يعود حسب بعض الباحثين إلى تطور الجمعيات البيئية والإيكولوجية في العديد من دول العالم مثل:

- الجمعية الوطنية الفرنسية لحماية البيئة المنشأة سنة 1855 التي نادى بضرورة الحفاظ على الأماكن الطبيعية.

- جمعية أديبون (AUDUBAN SOCITY) وجمعية سيرا (SIERRA CLUB) الأمريكيتان

المنشأتان على التوالي سنتي 1882- 1886.

- جمعية حماية الطيور البريطانية المنشأة سنة 1912.

(40) - كريم بركات، مرجع سابق، ص 123- 124.

جدلية المسؤولية عن حماية البيئة بين أدوار: الدولة والمواطن والمجتمع المدني

إذ شكلت هذه الجمعيات النماذج الأولى لجمعيات الدفاع عن البيئة والتي أخذت طابعا حمائيا للبيئة في مختلف عناصرها ومكوناتها الحيوية⁽⁴¹⁾.

• إلا أن الملاحظ أن منظمات المجتمع المدني لازالت تواجه في سبيل اضطلاعها بمسؤولية حماية البيئة العديد من الصعوبات التي نجد في مقدمتها:

- تعرض أعضاء منظمات المجتمع المدني للخطر حيث يتبين من الناحية العملية ان المدافعين عن حقوق الإنسان البيئية عرضة للمخاطر عند محاولتهم ممارسة مهامهم، فعلى سبيل المثال أفادت المقررة الخاصة المعنية حالة المدافعين عن حقوق الإنسان بأنها تتلقى الكثير من البلاغات المتعلقة بالنشاط في مجال البيئة بقولها: «... منهم نشطاء يتصدون للقضايا المتعلقة بالصناعات الاستخراجية وبمشاريع البناء والتنمية، وآخرون يتصدون للدفاع عن حقوق المجتمعات المحلية للشعوب الأصلية والأقليات و... هم عرضة لمخاطر الاغتيالات والهجمات والتعدي عليهم بالضرب والتهديد والترهيب سواء من قبل الدول أو الأطراف الفاعلة الأخرى»⁽⁴²⁾.

- ضعف انتشار الوعي البيئي خاصة في الدول النامية، نظرا لارتباط هذا الأخير بأوضاع هذه البلدان ومشاكلها السياسية والاقتصادية⁽⁴³⁾، إذ توصي في هذا الصدد أجيثا نايار المدير الأول لمشاريع التعليم في جمعية الإمارات للحياة الفطرية على التشجيع على تعلم المزيد حول النظم البيئية الطبيعية وذلك لتأجيج الرغبة لدى المعنيين في حماية البيئة⁽⁴⁴⁾.

- ضعف التمويل حيث أن منظمات المجتمع المدني تعاني من ضعف التمويل وذلك بسبب عدم فئاعة متخذي القرار بدورها في صياغة تلك القرارات التي هي جزء من حياتهم، وذلك لاعتقادهم أن صياغة تلك القرارات يعد من مسؤولية الحكومة لوحدها.

- ضعف القدرة الإدراكية والبشرية لمنظمات المجتمع المدني بسبب عدم معرفة أعضائها للوسائل المتاحة لتحقيق أهداف المنظمة، نظرا لعدم توفرهم على التكوين والخبرة الكافيين، وضعف خبرتهم وممارستهم الواقعية.

- صعوبة الحصول على المعلومات الصحيحة والدقيقة من الإدارة.

(41) - المرجع نفسه، ص 111.

(42) - سمير قريد، مرجع سابق، ص 13.

(43) - غنية إبرير، مرجع سابق، ص 03.

(44) - استبيان في إطار برنامج «بيتي وطني» عبر الانترنت لتعزيز الوعي البيئي بين الطلاب، جمعية الإمارات للحياة الفطرية، دبي، الإمارات العربية المتحدة، 12-12-2012، ص 01.

جدلية المسؤولية عن حماية البيئة بين أدوار: الدولة والمواطن والمجتمع المدني

- ضعف التنسيق فيما بين المنظمات المعنية بحماية البيئة.

- ضعف الرغبة التطوعية في مجال العمل البيئي⁽⁴⁵⁾.

• أما أهمية دور منظمات المجتمع المدني واعتبارها المسؤول الأول عن حماية البيئة فيمكن إرجاعه إلى ما تتمتع به هذه الأخيرة من علاقات تربطها بالدولة والمواطنين على حد سواء، باعتبار هذه المنظمات أكثر المعنيين على نشر التوعية والوعي البيئي ليس بالنسبة للأفراد فقط وإنما للدول والمنظمات الدولية الحكومية أيضا، إضافة إلى امتداد دورها على المستويين الوطني والدولي معا، لذلك فإن مسؤولية حماية البيئة بناء على هذا الطرح، تقع على منظمات المجتمع المدني بالدرجة الأولى، ثم على الدولة والمواطنين.

الخاتمة:

في ختام هذه الدراسة يمكننا القول بأن حماية البيئة مسؤولية تضطلع بها ثلاثة أطراف أساسية في المجتمعات الحديثة، وهي الدولة، والمواطن، والمجتمع المدني، والواقع أن كل طرف من هذه الأطراف الثلاثة يقع عليه جزء من مسؤولية حماية البيئة، في إطار ما يتمتع به من صلاحيات ومسؤوليات مقابل ما يحوزه من حقوق تمكنه من الاضطلاع بدوره.

وعليه فإننا نختم هذه الورقة البحثية بالنتائج التالية:

- تلعب كل من الدولة والمواطن ومنظمات المجتمع المدني دورا لا يمكن أن ننكره في مجال الاضطلاع بمسؤولية حماية البيئة، وهو دور وإن كان لا يمكن إنكاره إلا أنه مشوب بالعديد من أوجه القصور، التي تجعل منه محدود الأهمية ويحتاج إلى تفعيل.

- الصعوبات التي تواجه الدولة والمواطن ومنظمات المجتمع المدني في مجال اضطلاعها بمسؤولية حماية البيئة يمكن تجاوزها، وذلك إذا ما بذلت الجهود الكافية التي يمكنها دحض تلك الصعوبات.

- لا يمكن المفاضلة في الواقع بين جهود كل من الدولة والمواطن والمجتمع المدني في مجال حماية البيئة، فكل طرف من هذه الأطراف قد بذل جهودا متفاوتة ومختلفة بحسب أهمية واختلاف القضايا البيئية.

- بالرغم من عدم إمكانية المفاضل بين جهود كل من الدولة والمواطن ومنظمات المجتمع المدني في مجال حماية البيئة إلا أنه يمكننا القول بأن كل من المواطن والمجتمع المدني يمكنهما ممارسة مسؤولية حماية البيئة في إطار ما تضعه الدولة من قوانين وتشريعات، إلا أنه يمكن للمواطن وخاصة من خلال تواجده ضمن منظمات المجتمع المدني أن يؤثر على الدولة عند وضعها لتلك التشريعات وعند صياغتها

(45) - غنية إبرير، مرجع سابق، ص 77.

جدلية المسؤولية عن حماية البيئة بين أدوار: الدولة والمواطن والمجتمع المدني

للسياسات البيئية، كما أن منظمات المجتمع المدني تعد المؤثر الرئيسي على الرأي العام في مجال البيئة والفاعل الرئيسي الذي يمكنه أن يؤثر على توجهات الدولة في إطار مسؤوليتها تجاه حماية البيئة. وعلى هذا الأساس يمكننا القول بأن المسؤولية عن حماية البيئة بالرغم من الاختلاف في ترتيب إسنادها إلى الدولة أو المواطن أو المجتمع المدني، فغن الواقع يفيد بأن أدوار هذه الأطراف الثلاثة في مجال حماية البيئة أدوار مترابطة لا يمكن الفصل بينها، إذ لابد أن تتم دوما في إطار التعاون والتنسيق فيما بينها، وإن ظهر دور أحد هذه الأطراف أكثر فعالية في بعض القضايا البيئية، فإن الطرفين الآخرين يمكن أن يظهر بفعالية أكثر في البعض الآخر من القضايا البيئية.

لذا فإنه بدلا من الانتقال من الجدال القائم بخصوص إسناد مسؤولية حماية البيئة إلى الدولة أو المواطن أو منظمات المجتمع المدني، على بحث كيفية الاضطلاع بهذه المسؤولية بالتنسيق بين هذه الجهود الثلاثة مجتمعة دون المفاضلة بينها، لأن حماية البيئة ونظرا للأهمية الكبيرة التي تحظى بها، تحتاج إلى تضافر جميع الجهود المعنية على اختلاف درجاتها ومستوياتها، إذ لكل جهد مهما بدى قليلا دوره الفعال في حماية البيئة إذا ما تم بذله بوعي وفعالية.

قائمة المصادر والمراجع:

أولا: المصادر:

- ابن منظور، لسان العرب، دار إحياء التراث العلمي، دون بلد، 1999.

ثانيا: الرسائل والمذكرات:

- سليمان مراد، حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة بين الآليات الدولية وفي القانون الجزائري، مذكرة ماجستير في الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية، 2016.
- سمير قريد، دور الجمعية الوطنية لحماية البيئة ومكافحة التلوث في نشر الثقافة البيئية، مذكرة ماجستير، تخصص علم الاجتماع، جامعة باجي مختار، عنابة.
- غنية إبرير، دور المجتمع المدني في صياغة السياسة البيئية «دراسة حالة الجزائر»، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، تخصص سياسات عامة وحكومات مقارنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2009- 2010.
- كريم بركات، مساهمة المجتمع المدني في حماية البيئة، أطروحة دكتوراه علوم، تخصص قانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2013- 2014.

ثالثا: المقالات:

جدلية المسؤولية عن حماية البيئة بين أدوار: الدولة والمواطن والمجتمع المدني

- علي حسين الطوالة، الحماية الجنائية للبيئة في التشريع البحريني، مركز الإعلام الآلي، البحرين، (دون تاريخ).
- رانيا محمود الكيلاني، دور المؤسسات التعليمية في نشر ثقافة الوعي البيئي «دراسة ميدانية على البرامج التثقيفية في الجامعات المصرية»، (دون مكان)، (دون تاريخ).
- بشاير خيرى- محمد عبد الباقي- حنان رؤوف، دور الأجهزة الحكومية في مواجهة تلوث البيئة الحضرية، مركز الدراسات التخطيطية والمعمارية، مصر، (دون تاريخ).
- محمد بن عزة- عبد الرزاق بن حبيب، دور الجباية في ردع وتحفيز المؤسسات الاقتصادية على حماية البيئة من أشكال التلوث «دراسة مقارنة لنموذج الجباية في الجزائر»، (دون مكان)، (دون تاريخ).
- مقال بدون مؤلف بعنوان: جهود حماية البيئة على مدى أجال، مجلة حقائق عن السويد، المعهد السويدي (SI)، السويد، سبتمبر 2013.
- مقال بدون مؤلف بعنوان: اليابان دولة صديقة للبيئة، مجلة نافذة على اليابان (نيبو نيك)، اليابان، 2012.

رابعاً: أشغال الملتقيات:

- محمد لموسخ، دور الجماعات المحلية في حماية البيئة، الملتقى الدولي الخامس حول دور ومكانة الجماعات المحلية في الدول المغاربية، مخبر أثر الاجتهاد القضائي على حركة التشريع، قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 04/03 ماي 2009.
- سهام عباسي، دور الجماعات المحلية في حماية البيئة من التلوث «دراسة مقارنة بين قانوني البلدية والولاية»، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الوطني حول: دور الجماعات المحلية في حماية البيئة في ظل قانوني الولاية والبلدية الجديدين، المنظم من جامعة 08 ماي قالة، يومي: 03 و 24/12/2012.

خامساً: التقارير:

- تقرير عن تفعيل الميثاق الوطني للبيئة والتنمية المستدامة، المجلس الوطني للبيئة، الرباط، المملكة المغربية، الدورة السابعة، جانفي 2011.
- جون هـ. نوكس، التقرير الأولي حول: تعزيز وحماية الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية بما في ذلك الحق في التنمية «التزامات حقوق الإنسان المتعلقة ببيئة آمنة ونظيفة وصحية مستدامة»، الأمم المتحدة، مجلس حقوق الإنسان، 24 ديسمبر 2012.

- استبيان في إطار برنامج «بيني وطني» عبر الانترنت لتعزيز الوعي البيئي بين الطلاب، جمعية الإمارات للحياة الفطرية، دبي، الإمارات العربية المتحدة، 12-12-2012.
- سادسا: النصوص القانونية:
- القانون رقم: 10/03 المؤرخ في: 19 يونيو 2003، المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة.